



الرقم : م/ ٣٩
التاريخ : ١٤٢٦/٧/٨ هـ

بسمون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالامر الملكي رقم (٩٠/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالامر الملكي رقم (١٣/د) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى ، الصادر بالامر الملكي رقم (٩١/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٥٠/٥١) وتاريخ ١٤٢٥/١١/٧ هـ.

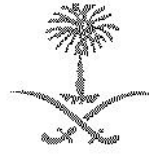
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٢) وتاريخ ١٤٢٦/٦/١٢ هـ.
رسمنا بما هو آت :

أولاً : الموافقة على نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ، بالصيغة المرافقة

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.



عبدالله بن عبدالعزيز



عن مجلس الوزراء

بعد الاضلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم
٥٩٢٣٦ ب وتاريخ ٢٥/١٢/١٤٢٥ هـ ، المشتملة على بريقة صاحب السمو
الملكى وزير الداخلية رقم ٢/١/١٩ ش وتاريخ ١/١/١٤١٧ هـ ، في شأن طلب
سموه الموافقة على مشروع نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ،
وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٥١/٥١) وتاريخ ٧/١١/١٤٢٥ هـ ،
وبعد الاضلاع على اخضرين رقم (١٩٧) وتاريخ ٢٧/٥/١٤٢٣ هـ ، ورقم
(١٦٢) وتاريخ ٣١/٤/١٤٢٦ هـ ، المعلنين في هيئة الخبراء ،
وبعد الاضلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٢٦١) وتاريخ
١٣/٥/١٤٢٦ هـ .

يقرر

موافقة على نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ، بالصيغة المرفقة ،
رفقه أحد مشروعات مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقة هذا .

٢

نائب رئيس مجلس الوزراء





نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية

التعريفات

السدة الأولى :

يقصد بالأنشاد والعبارات الآتية - أينما وردت في هذا النظام - المعاني المبينة أسمها ، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك :

المواد المخدرة : كل مادة طبيعية أو مركبة أو مصنعة من المواد المخدرة المنسوبة في الجدول رقم (١) المرافق لهذا النظام .

المؤثرات العقلية : كل مادة طبيعية أو مركبة أو مصنعة من المؤثرات العقلية المنسوبة في الجدول رقم (٢) المرافق لهذا النظام .

السلاتف الكيميائية : السبات التي تستخدم في التصنيع غير المشروعة للمخدرات أو المؤثرات العقلية المنسوبة في الجدول رقم (٣) المرافق لهذا النظام .

الجب : إدخال المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية إلى المملكة .

التصدير : إخراج المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية من المملكة .

التحويل : كل ما بعد تهريب وفقاً لما ينص عليه نظام الجمارك .

الإنتاج : فصل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية عن أصلها النباتي .

التصنيع : جميع العمليات غير الإنتاجية التي يشتمل عليها إنتاج المواد المخدرة أو

مؤثرات عقلية ، وتشمل التنقية والاستخراج وتحويل المخدرات إلى مخدرات أخرى ،

والمؤثرات العقلية إلى مؤثرات عقلية أخرى ، وضع مستحضرات غير التي ترخيص

تصنيعها على وصفة طبية .





الاستخلاص : تحليل مادة مخدرة أو مؤثر عقلي وفصل عناصرها المكونة لهم للحصول على المادة المخدرة أو المؤثر العقلي .

الحيارة : وضع اليد على المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية على عين المشتك أو الاختصاص .

الإحراق : وضع اليد على المسود المخدرة أو المؤثرات العقلية على سبيل التملك والاختصاص لأي غرض .

الوساطة : التوسط بين أطراف التعامل بالمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية بمقابل أو دون مقابل ، للتعريف بين الأطراف والتقريب بينهم لإتمام الصفقة .

الخبرة الفنية والدليل المادي : إجراء التحليل المخبري في المختبر المعتمد للكشف عن كنه المادة المضبوطة وإثبات إيجائيتها للمادة المخدرة أو المؤثر العقلي من عدمها .

المتحصلات : أي مال أو ما يقوم بمال تم الحصول عليه بطريق مباشر أو غير مباشر نتيجة ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام .

الأصول : الأصول أيًا كان نوعها ، منقولة أو غير منقولة ، مادية أو غير ذلك ، والمستندات أو النكوك التي تثبت تملك تلك الأصول أو أي حق متعلق بها .

غسل الأموال : أي فعل مقترف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (بوساطة) بغية اكتساب أموال أو حقوق أو ممتلكات نتيجة ارتكاب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام ، أو نقلها ، أو إخفاء أو تمويه حقيقتها أو مصدرها أو مكانها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها ، أو المساهمة بصورة أصلية أو تبعية في هذه الأعمال بهدف إخفاء المصدر غير المشروع للأموال أو تمويهه أو بقصد مساعدة أي شخص له علاقة بهذه الجرائم لتمكينه من غسل الأموال والإفلات من العقاب .

الحجز التحفظي : حجز مؤقت صادر بحكم محكمة أو سلطة مختصة ، يمنع صاحب الامتياز أو الأموال ذات الصلة بالنقدية المنقولة من التصرف فيها أو تحويلها .





المصادرة : إخلال أشياء أو أموال أو جزء منها إلى ملكية الدولة بحكم قضائي ، لمسلتها
 بجريرة متعمد على هذا النظام أو لكونها متحصنة عنها .
 اللائحة : اللائحة التنفيذية لهذا النظام .
 المادة الثانية :

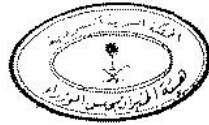
لا يعد جلباً أو تصديراً أو تهريباً الكميات المحددة من الأدوية الطبية التي تحتوي
 على مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية تحملها وسائط النقل ، كالسفن والطائرات ، لمواجهة
 الحالات الطارئة والإسعافات الأولية ، بشرط أن يكون مصححاً بها في الدولة التي تحمل
 واسطة النقل علمها أو جنسيتها ، وأن يعين المسؤول عن واسطة النقل عما يكون بها من
 تلك المواد حال وصولها إلى المملكة وعند مغادرتها ، وتحدد اللائحة وسائط النقل المعنية
 بهذا الاستثناء ، والحد الأقصى لمقايير الأدوية أو المستحضرات التي يجوز أن تحملها ،
 ونسبة المادة المخدرة أو المؤثر العقلي فيها ، والضوابط اللازمة للحيلولة دون تسريبها من
 واسطة النقل حال وجودها داخل إقليم المملكة . وتعد هذه الأدوية أو المستحضرات في
 حكم المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية المصرح بمرورها عبر المملكة .

الأفعال المجرمة

المادة الثالثة :

تعد الأفعال الآتية أفعالاً جرمية :

- ١ - تهريب المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو تلقيها من المهربين .
- ٢ - جلب المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو استيرادها أو تصديرها أو إنتاجها أو
 تصنيعها أو استخلاصها أو تحويلها أو استخراجها أو حيازتها أو إخراجها أو بيعها أو
 شراؤها أو توزيعها أو تسليمها أو نقلها أو المقايضة بها أو تعاضدتها أو الواسطة





فيها أو تسبب تعاضيا أو إهداها أو خيبتها أو التزوير بها ، إلا في الأحوال المنصوص عليها في هذا النظام وطبقا للشروط والإجراءات المقررة فيه .

٣ - زراعة النباتات المدرجة في الجدول رقم (٤) المرفق لهذا النظام أو جلب أي جزء منها أو تصنيعه أو تمسكه أو حيازته أو إيجاره أو التصرف فيه ، وذلك في جميع الأحوال سواء ، وكذا بذورها ، أو المقلية بها أو المشاركة في أي من هذه الأفعال إلا في الأحوال المنصوص عليها في هذا النظام وطبقا للإجراءات المقررة فيه . وبعد زراعة كل من قام بعمل من الأعمال اللازمة لنمو البذور أو الشتلات أو العناية بالبزراع إلى حين نضجه وحصاده .

٤ - صنع معدات أو مواد أو بيعها أو نقلها أو توزيعها بغرض استخدامها في زراعة المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو إنتاجها أو صنعها بشكل غير مشروع .

٥ - غسل الأموال المحصلة نتيجة ارتكاب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام .

٦ - المشاركة بالاتفاق أو التحريض ، أو المساعدة في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات ١، ٢، ٣، ٤، ٥ من هذه المادة .

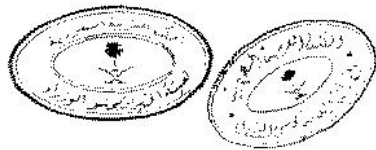
٧ - المشروع في ارتكاب أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات ١، ٢، ٣، ٤، ٥ من هذه المادة .

الاختصاص القضائي

المادة الرابعة :

تسببات المختصة في المملكة مراقبة مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام وملاحقتهم في الأحوال الآتية :

١ - إذا وقعت الجريمة داخل إقليم المملكة أو امتدت نتيجة الجريمة أو أثرها إليها .



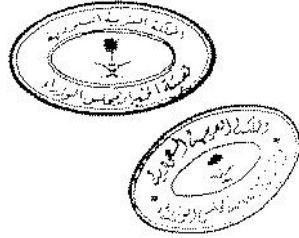


- ٢ - إذا وقعت الجريمة على متن سفينة ترفع علم المملكة .
 - ٣ - إذا وقعت الجريمة على ظهر سفينة أجنبية أثناء مرورها بالبحر الإقليمي تملك أو امتدت آثارها أو نتائجها إلى إقليمها .
 - ٤ - إذا طلب ريان السفينة أو ممثل دبلوماسي أو موظف قنصلي لدولة علم السفينة مساعدة السلطات المحلية لاتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وفق ما نصت عليه المادة (السابعة والعشرون) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار .
 - ٥ - إذا وقعت الجريمة على متن طائرة ترفع علم المملكة .
- المادة الخامسة :

تسلمات المختصة في المملكة أن تطلب مساعدة دول أخرى لمضبط التهريب أو الاتجار غير المشروع في المخدرات أو المؤثرات العقلية على سفينة في أعالي البحار متى توافرت لديها أسباب تدعو للاعتقاد بأن تلك السفينة ترفع علم المملكة . وللدولة المطالب منها المساعدة اتخاذ الإجراءات اللازمة إزاء السفينة أو الأشخاص أو البضائع التي تحملها ، بعد التنسيق مع السلطات المختصة في المملكة.

المادة السادسة :

تعد قواعد الاختصاص - الواردة في المائتين (الرابعة) و (السابعة عشرة) من اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ م ، بشأن الاختصاص بملاحقة جرائم المخدرات أو المؤثرات العقلية المرتكبة على متن السفن أو الطائرات - مكملة وموضحة لقواعد الاختصاص المحددة في هذا النظام ، وذلك في جميع الأحوال .





المادة السابعة :

١- على السلطات المختصة في المملكة ملاحقة ومعاقبة أي مواطن سعودي أقيم - خارج المملكة - على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (الثلاثة) من هذا النظام وكانت الجريمة المرتكبة معاقباً عليها في البلد الذي ارتكبت فيه ، ولم يلاحق أو يعاقب من قبل سلطات ذلك البلد .

٢- يطبق ما نصت عليه الفقرة (١) من هذه المادة على موظفي السلك الدبلوماسي أو القنصلي من السعوديين خارج المملكة إذا حالت دون ملاحقتهم الحصانة التي يتمتعون بها لدى الدول الممتهن لديها .

المادة الثامنة :

على السلطات المختصة في المملكة اتخاذا الإجراءات وملاحقة الأشخاص المتهمين بالاشتراك الجرمي والمساهمة الأصلية أو التبعية أو عن طريق المساعدة بالتدخل أو التحريض أو الإعداد أو الشروع في ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة (الثلاثة) من هذا النظام خارج أراضي المملكة ، إذا كان قصد المتهمين تمديد أو تسهيل ارتكاب جريمة من هذه الجرائم داخل المملكة .

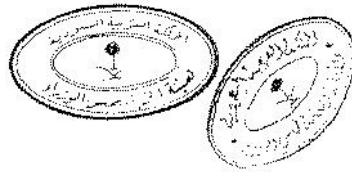
المساعدة القانونية

المادة التاسعة :

تتزم السلطات المختصة في المملكة بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة وفقاً للأنظمة والتراتج والاتفاقيات التي تكون المملكة طرفاً فيها ، كما تتزم بمبدأ المعاملة بالمثل .

المادة العاشرة :

تحتل اللاتحة الجهة المخولة بالنظر في طلبات المساعدة وحكها ومحتوياتها والاستجابة لها أو رفضها أو تأجيلها وشروط استخدامها .





التسليم المراقب

المادة الحادية عشرة :

١ - للسلطات المختصة في المملكة السماح لكمية من المواد المخدرة ، أو المؤثرات العقلية ، أو مواد حلت محلها ، بالشفول أو المرور عبر إقليم المملكة ، أو الخروج منه ، بالتنسيق مع سلطات الدول المعنية ؛ للكشف عن الأشخاص المتورطين في ارتكاب جريمة تهريب هذه المواد والاتجار فيها والقبض عليهم . ويشمل ذلك ما يأتي :

أ - الاتفاق مع سلطات الدول الأخرى على تفتيش الشخصات المتفق على إخضاعها للتسليم المراقب والتحقق منها ثم السماح لها بمواصلة السير .

ب - الاتفاق مع سلطات الدول الأخرى على أن يستبدل بالمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية المستفقد على عبورها مواد شبيهة خشية تهريبها أثناء نقلها ، ويراعى في ذلك عند الضرورة - الاتفاق على الأمور المالية اللازمة لتنفيذ إجراءات التسليم المراقب .

٢ - تتخذ قرارات التسليم المراقب في كل حالة على حدة .

الترخيص باستيراد المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية

أو الاتجار فيها لأغراض مشروعة

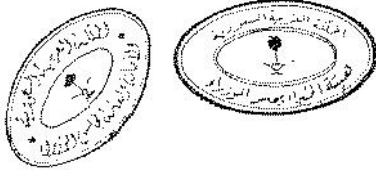
المادة الثانية عشرة :

لا يجوز استيراد المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو تصديرها لأغراض مشروعة إلا بموجب رخصة استيراد أو تصدير صادرة من وزارة الصحة . وتفتح الرخصة لمدة سنة قابلة للتجديد ، على أن تكون شاملة للبيانات الخاصة بالتخصيص له ، وأسماء المخدرة ، أو المؤثر العقلي ، بتفاصيلها وفق ما تحدده اللائحة .

المادة الثالثة عشرة :

يقصر منح رخصة استيراد المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو تصديرها على

المتات الآتية :





- ١ - شركات الأدوية ووكلائها .
- ٢ - مستودعات بيع الأدوية بالجملة .
- ٣ - المؤسسات العلاجية الحكومية وخاصة ومعاهد ومراكز البحوث العلمية التي يستلعي اختصاصها استعمال المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية .
- ٤ - معامل التحليل الكيميائية أو الصناعية أو الجراثومية أو الغذائية أو غيرها التي يستلعي عملها استعمال المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية .
- ٥ - المصانع المرخص لها بصنع الأدوية التي يدخل في تركيبها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية .

المادة الرابعة عشرة :

لا يجوز استيراد مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو تصديرها إلا داخل ظروف محكمة الإغلاق ، مع بيان يحدد اسم المادة وكميتها وتركيزها وشكلها الصيدلاني حتى لو كانت عينة ، ولا يجوز أن تحتوي الظروف الخاصة بهذه المواد على أي مادة أخرى .

المادة الخامسة عشرة :

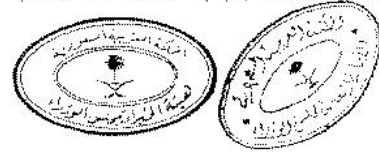
لوزارة الصحة مراجعة الكمية المطلوب استيرادها أو تصديرها للموافقة عليها أو تعديلها أو رفضها وفق الضوابط التي تحددها اللائحة .

المادة السادسة عشرة :

لا يجوز تسليم المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية التي تصل إلى الجمارك إلا بموجب رخصة فسخ صادرة من وزارة الصحة ، على أن تعاد هذه الرخصة إليها بعد انتهاء الفسخ .

المادة السابعة عشرة :

توزع التراخيص لتسليم المصالح والإدارات الحكومية والمعاهد ومراكز البحث العلمي باستيراد وزراعة بذور النباتات المدرجة في الجدول رقم (٤) المرافق لهذا النظام





لأغراض العلمية والبحث العلمي بالخصائص والشروط المقررة لذلك وفق ما تحدده
اللائحة.

المادة الثامنة عشرة :

لا يجوز نقل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية داخل المسلك إلا بموجب
خصائص والشروط التي تحددها اللائحة .

المادة التاسعة عشرة :

لوزارة الداخلية بالتنسيق مع الجمارك التصريح بمرور مواد مخدرة أو مؤثرات
عقلية عبر إقليم المملكة إلى دولة أخرى وفقاً لما تحدده اللائحة.

المادة العشرون :

١ - لوزارة الصحة الترخيص بالاتجار في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية للاستعمال
الطبي والعلمي داخل المملكة لمستودعات بيع الأدوية بالجملة ومصانع الأدوية
والصيدليات : على أن يدير المنشأة صيدلي سعودي مرخص له بمزاولة مهنة الصيدلة .

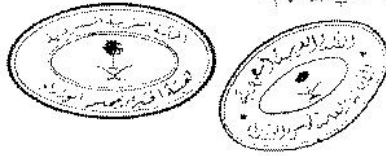
٢ - لا يجوز لصاحب المنشأة الصيدلية - المرخص لها بالاتجار في المواد المخدرة أو
المؤثرات العقلية - التصرف في المنشأة إلا بعد موافقة وزارة الصحة.

المادة الحادية والعشرون :

يكون مسؤولاً عن عهدة المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية في المستودعات
ومصانع الأدوية والمؤسسات العلاجية صيدلي سعودي أو فني صيدلي سعودي، ويكون
رئيس التمريض أو من ينيبه في الأقسام الداخلية للمؤسسات العلاجية مسؤولاً عن عهدة
المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية .

المادة الثانية والعشرون :

لا يجوز تعيين أي شخص يكون مسؤولاً عن عهدة المواد المخدرة أو المؤثرات
عقلية في المنشآت المرخص لها إذا كان من الأشخاص التي يبينهم :



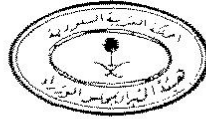
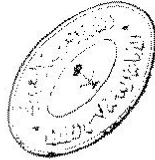


- ١- من حكم عليه بحد السكر .
 - ٢- من حكم عليه بجريمة تتعلق بالمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية.
 - ٣- من حكم عليه بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .
 - ٤- من سبق فصله من وظيفة عامة بحكم تأديبي لأسباب مخلة بالشرف أو الأمانة.
- المادة الثالثة والعشرون :

على كل منشأة صيدلية رخص لها باستيراد المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو تصديرها أو حيازتها أو الاتجار فيها ، أو المؤسسات العلاجية أو البحثية المرخص لها باستعمال المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية ، أن تقوم بتسجيلها ومراقبة صرفها ، كما أن عليها تقديم بيانات تسجيل هذه المواد إلى وزارة الصحة ، وذلك وفق ما تحدده اللائحة .

المادة الرابعة والعشرون :

- ١- لا يجوز بيع المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية بالجملة إلا للمنشآت الصيدية والمؤسسات العلاجية المرخص لها بذلك .
- ٢- لا يجوز للمؤسسات العلاجية التصرف في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية المخصصة لها لجهات أخرى إلا بعد موافقة وزارة الصحة .
- ٣- لا يجوز تسليم المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية المبيعة إلا للصيادلة أو فنيي الصيدلة المسؤولين عن المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية في المنشآت المرخص لها بالاتجار في ذلك ، ويكون التسليم بموجب إيصال رسمي .





الترخيص في صنع المستحضرات الطبية التي تحتوي على مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية

المادة الخامسة والعشرون :

يستم الترخيص بإنشاء مصانع أو معائن تختص بإنتاج مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو فصلها ، أو تشييدها لأغراض علمية أو تجارية ، بقرار من مجلس الوزراء .

المادة السادسة والعشرون :

يستم الترخيص لمصانع الأدوية بصنع مستحضرات طبية يدخل في تركيبها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية بموجب ترخيص من وزارة الصحة ، على أن تتوافر في صاحب الترخيص شروط الترخيص بالاتجار في المواد المخدرة وأن يكون حاصلاً على هذا الترخيص .

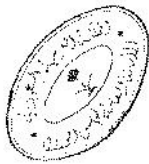
المادة السابعة والعشرون :

لا يجوز للمصانع المرخص لها التصرف في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الحاصلة عنسبها أو استعمالها إلا في صنع المستحضرات الطبية المحددة في الترخيص . وعنسبها لتباج الأحكام الواردة في هذا النظام ولائحته بشأن تسجيل هذه المواد والتصرف فيها ومراقبتها .

حفظ المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية وإجراءات صرفها

المادة الثامنة والعشرون :

تحفظ المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية في المنشآت المرخص لها في مكان خاص بهما داخل أو عنسبها الأصلية وبصورة محكمة لا تترك مجالاً للعبث بها أو تغيير كميتها أو تركيبها أو أوزانها أو نسب تركيزها ، وتحت الملائحة شروط ذلك .





المادة التاسعة والعشرون :

لا يجوز للصيدلي صرف أدوية - تحدها وزارة الصحة - تحتوي على مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية إلا بموجب وصفة طبية معتمدة من طبيب بشري أو بيطري أو طبيب أسنان من المرخص لهم بمزاولة المهنة في المملكة . وتحدد اللائحة شروط الوصفة وبياناتها ، ومدة صلاحيتها .

المادة الثلاثون :

تحتفظ الوصفة الطبية الخاصة بمواد مخدرة أو مؤثرات عقلية بعد صرف محتوياتها في الصيدلية ، ويسجل عليها تاريخ صرفها ورقم قيدها بسجل الوصفات الطبية . وتختتم بخاتم الصيدلية بما يفيد الصرف . وتحدد اللائحة مدة حفظ هذه الوصفات .

المادة الحادية والثلاثون :

يجب على الصيدلي أو فني الصيدلية المسؤول بتقيد جميع ما يرد إلى الصيدلية من أدوية تحوي على مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية ، وما يصرف منها ، في سجلات خاصة بذلك ، وفق ما تحدده اللائحة .

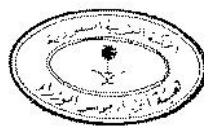
المادة الثانية والثلاثون :

على كل مؤسسة علاجية أن تراجع من وقت إلى آخر إجراءات وصف الأدوية المخدرة أو المؤثرات العقلية وصرفها ؛ للتحقق من صحة نواحي وصفها وصرفها وفق ما تقتضيه الأصول الطبية المتعارف عليها ، وإبلاغ وزارة الصحة عند اكتشاف أي تجاوز في هذا الخصوص .

التصريح بحيازة مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية واستخدامها في العلاج

المادة الثالثة والثلاثون :

1 - يرخص لأطباء بحيازة الأدوية المخدرة أو المؤثرات العقلية ، ووصفها وصرفها من حيثها الخاصة ، وفق الضوابط التي تحددها اللائحة.





٢ - للمنفعين المتخصصين حيازة وإعطاء بعض الأدوية الإسعافية المحتوية على مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية في الحالات الإسعافية فقط ، وفق الضوابط التي تحددها اللائحة ،
المادة الرابعة والثلاثون :

يحظر على الطبيب أن يحرر لنفسه أو لأحد أفراد عائلته وصفة لأدوية تحتوي على مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية بأي كمية كانت ،

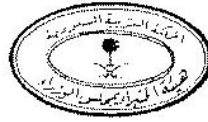
الترخيص للمرضى بحيازة مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية وتعاطيها

المادة الخامسة والثلاثون :

١ - لا يجوز لأي شخص غير مرخص له حيازة أدوية مخدرة أو مؤثرات عقلية ما لم يصفها له طبيب مرخص له بحسب أحكام هذا النظام ، ولا يجوز له التنازل عن الأدوية المخدرة أو المؤثرات العقلية التي حصل عليها بقصد العلاج بأي صورة كانت ، ولأي شخص كان ، وعليه إعادة ما صرف له أو ما تبقى منه إلى مصدره عند عدم استعماله ،
٢ - في حالة وفاة من صرفت له أدوية مخدرة يجب على من بحوزته تلك الأدوية إعادتها إلى مصدرها .

المادة السادسة والثلاثون :

يحظر جلب السلائف الكيميائية المدرجة في الجدول رقم (٣) للمرفق لهذا النظام ، أو تصديرها أو صنعها أو الاتجار بها أو تعاطيها أو التنازل عنها أو حيازتها ، إلا وفقاً للشروط والإجراءات التي تحددها اللائحة ، كما تحدد اللائحة كيفية مراقبتها والجهة المختصة بذلك .





العقوبات

أولاً : العقوبات الأصلية

المادة السابعة والثلاثون :

أولاً : مع مراعاة ما ورد في البند (ثانياً) من هذه المادة يعاقب بالتقتل تعزيراً من حيث شرعاً سبقه شيء من الأفعال الآتية :

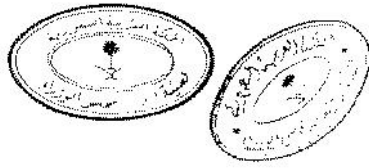
- ١ - تهريب مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية ،
- ٢ - تلقي مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية من مهرب ،
- ٣ - جلب أو استيراد أو تصدير أو صنع أو إنتاج أو تحويل أو استخراج أو زراعة أو تلقي مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية بقصد الترويج في غير الأحوال المرخص بها في هذا النظام .

- ٤ - المشاركة بالاتفاق في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات السابقة .
- ٥ - ترويج مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية للمرة الثانية بالبيع أو الإهداء أو التوزيع أو التسليم أو التسليم أو النقل بشرط حدوث حكم سابق مثبت لإدانته بالترويج في المرة الأولى .

- ٦ - الترويج للمرة الأولى ، على أن يكون قد سبق أن حكم بإدانته بارتكاب أحد الأفعال المنصوص عليها في الفقرات ١ ، ٢ ، ٣ من هذه المادة .

ثانياً : يجوز للمحكمة - لأحكام عقوبتها - اللجوء عن عقوبة القتل إلى عقوبة السجن التي لا تقل عن خمس عشرة سنة ، وبالعجل الذي لا يزيد على خمسين سنة في كل دفعة ، وبمغرامة التي لا تقل عن مائة ألف ريال .

ثالثاً : إذا كان الجاني ممن تنطبق عليه الحالات الآتية ، ولم يحكم عليه بعقوبة القتل المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة ، فيعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن خمس





وعشرين سنة وبالجاء بما لا يزيد على خمسين جثة في كل نغعة ، وبغرامة لا تقل عن مائة وخمسين ألف ريال . وهذه الحالات هي :

١ - إذا عاد الجاني إلى ارتكاب إحدى هذه الجرائم بعد الحكم عليه لارتكابه إحداها ، وتمت العقوبة استناداً إلى نص هذه المادة.

٢ - إذا كان الجاني موظفاً عاماً أو مستخدماً أو من المكلفين بتنفيذ أحكام هذا النظام ، أو من المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو الرقابة على تداولها أو حيازتها .

٣ - إذا كان الجاني شريكاً في عصابة منظمة وكان من أغراضها تهريب المخدرات أو المؤثرات العقلية إلى المملكة أو الاتجار فيها أو تقديمها للتعاطي ، أو إذا تلبست جريمته مع جريمة دولية كتهريب الأسلحة أو تهريب العملة أو الإرهاب .

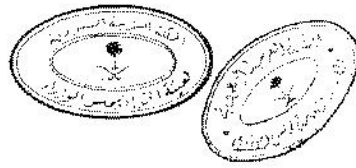
٤ - إذا كان الجاني مسلحاً واستخدم سلاحه أثناء تنفيذ جريمته .

المادة الثامنة والثلاثون :

١ - يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على خمس عشرة سنة ، وبالجاء بما لا يزيد على خمسين جثة في كل مرة ، وبغرامة من ألف ريال إلى خمسين ألف ريال - كل من حاز مادة مخدرة أو نشوراً أو نباتاً من النباتات التي تنتج مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو باع شيئاً من ذلك أو اشتراه أو موله أو مزون به أو أحزره أو سلمه أو تسلمه أو نقله أو بادل به أو قابض به أو صرفه بأي صفة كانت أو توسط في شيء من ذلك . وكان ذلك بقصد الاتجار أو الترويج بمقابل أو بعير مقابل ، وذلك في غير الأحوال المرخص بها في هذا النظام .

٢ - تشدد العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة في الحالات الآتية :

١ - إذا تم السرقة في الجاني إحدى الحالات المبينة في البند (ثالثاً) من المادة (السادسة والثلاثين) من هذا النظام .





ب- إذا ارتكب الجاني جريمة أو جزءاً منها في أحد المساجد أو نور التعليم أو المؤسسات الإصلاحية ، وفقاً لما تحدده اللائحة .

ج- إذا كانت المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية - محل الجريمة - من الهيروين أو التراكيبين أو أي مادة مماثلة لها نفس الخطورة بناءً على تقرير فني معتمد من وزارة الصحة ، على أن تكون ضمن المواد المدرجة في الجداول المرفقة بهذا النظام .

د- إذا استعمل الجاني في ارتكاب جريمته أحدًا ممن يتولى تربيتهم أو ممن له سلطة فعلية عليه أو استخدم في ذلك قاصرًا ، أو قدم نقاص مخدرًا أو باعها ياه أو دفعه إلى تعاطيه بأي وسيلة من وسائل الترغيب أو التهيب .

هـ - كل من هباً مكاناً بمقابل أو أداره لتعاطي المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية.

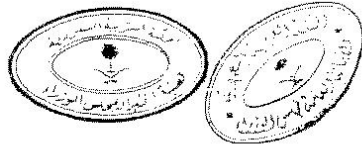
المادة التاسعة والثلاثون :

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات ، وبإلزام بما لا يزيد على خمسين جلدة في كل مرة ، وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال ولا تزيد على ثلاثين ألف ريال - كل من حال مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو أحرزها أو نقلها أو سلمها أو تسلمها لغير قصد الاتجار أو الترويج أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وذلك في غير الأحوال المرخص بها في هذا النظام .

المادة الأربعون :

١- يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشر سنوات وبإلزام بما لا يزيد على خمسين جلدة في كل مرة ، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف ريال - كل شخص ارتكب الفعل المنصوص عليه في الفقرة (د) من المادة (الثالثة) من هذا النظام ، والمحكمة إقذع عقوبة أشد إذا توافرت في القضية أسباب موجبة لذلك .

٢- يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة ألف ريال أي شركة أو مؤسسة أو منشأة - حتى وإن كان غير مرخص بها نظاماً بممارسة نشاطها - أدين مديرها أو أحد مسؤوليها





بارتكاب الفعل المنصوص عليه في الفقرة (٥) من المادة (الثالثة) من هذا النظام إذا ثبت أن الفعل قد ارتكب لمصلحتها .

٣- إذا كان هذا الفعل معاقباً عليه بموجب هذا النظام ونظام آخر فتطبق العقوبة الزائدة المادة الحادية والأربعون :

١- يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين ، كل من ارتكب أحد الأفعال الجرمية المنصوص عليها في المادتين (السابعة والثلاثين) و (الثامنة والثلاثين) من هذا النظام ، وكان ذلك بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي في غير الأحوال المصرح بها نظاماً .

٢- تشدد العقوبة في الحالات الآتية :

أ - إذا كان التعاطي من المنوط بهم مكافحة المخدرات أو المؤثرات العقلية أو الرقابة على حيازتها أو تداولها ، أو الذين لهم صفة وظيفية بأي نوع من أنواع المخدرات أو المؤثرات العقلية ،

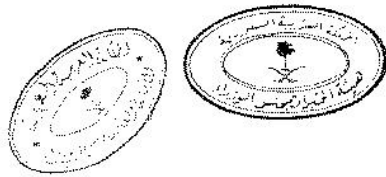
ب - إذا تعاطى المادة المخدرة أو المؤثر العقلي أو استعمالها أو كان تحت تأثيرها أثناء تلبية عمله .

المادة الثانية والأربعون :

١ - لا تقام الدعوى بسبب تعاطي أو استعمال أو إيمان المخدرات أو المؤثرات العقلية بحق مرتكب أحد هذه الأفعال إذا تقدم بنفسه أو أحد أصوله أو فروعه أو زوجه أو أحد أقاربه طالباً علاجه ، ويشترط في ذلك تسليم ما يحوزة التعاطي أو التمسك من مخدرات أو مؤثرات عقلية إن وجدت، أو الإرشاد إلى مكانها .

٢ - يجوز حفظ التحقيق في قضايا استعمال المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية في المرة الأولى إذا تحققت الاعتبارات الآتية :

أ - ألا يتجاوز عمر المتهم عشرين عاماً .





المرقم
التاريخ / /
المقررات - -

- أ - ألا تقتصر جريمة الاستعمال أو التعاطي بجريمة جنائية تستدعي النظر شرعاً .
ب - ألا تقتصر جريمة الاستعمال أو التعاطي بحادث مروري نتج عنه وفيات ورطب في نفسه حقوقاً خاصة .
د - ألا يكون قد صدر من المتهم - عند ضبطه - أي مقاومة شديدة تحت ضرباً منظمة القبط أو غيرهم .
- المادة الثالثة والأربعون :**

يجوز - بدلاً من إيقاع العقوبة على المذنب بسبب تعاطي المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية - الأمر بإيداعه في إحدى المصحات المخصصة لهذا الغرض . وتحدد لائحة الحالات التي يجوز فيها الأمر بإيداع المذنب المصحة والسجدة التي تأمر بإيداعه وشروط الإفراج عنه .

المادة الرابعة والأربعون :

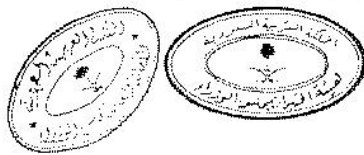
تكون لجنة بقرار من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الصحة تسمى لجنة النظر في حالات الإدمان . وتحدد اللائحة مهماتها واختصاصاتها وعضويتها وإجراءات سير العمل فيها .

المادة الخامسة والأربعون :

إذا ارتكب المودع في المصحة أثناء فترة علاجه أيّاً من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام ، فيتم تنفيذ عقوبة السجن المحكوم بها عليه بعد خصم المدة التي قضاها في المصحة من تلك العقوبة .

المادة السادسة والأربعون :

أ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بالجلد بما لا يزيد على خمسين جلدة ، كل من ضبط يتردد على مكان من تعاطي المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية ، وذلك أثناء تعاطيها ، مع عمله بما يجري في ذلك المكان .





٢- لا يسري حكم هذه المادة على زوج من أحد المكان المذكور لتعاطي المخدرات أو المؤثرات العقلية ، ولا على أسفله أو فروعه أو إخوته ، ولا على من يقيم في المكان المذكور ، إلا إذا شاركوا في الجريمة .

المادة السابعة والأربعون :

لوزير الداخلية - أو من يفوضه - الاكتفاء بإبعاد ممن المخدرات أو المؤثرات العقلية الذي قتم بتأثيره حج أو عمرة وبحوزته مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية لا تقبل من حاجته واستعماله الشخصي ، وتحدد اللائحة نوع هذه المواد وكميتها.

المادة الثامنة والأربعون :

كل من ارتكب فعلاً مخالفاً لحكم المادة (السادسة والثلاثين) من هذا النظام ، يعاقب بتسعين مئة لا تزيد على ستة أشهر ، وبغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف ريال ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

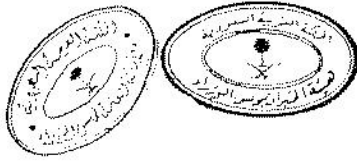
المادة التاسعة والأربعون :

١- مع عدم الإخلال بأحكام المواد السابقة ، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرين ألف ريال :

أ- كل من رخص له بحيازة مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو الاتجار فيها وخالف ما نصت عليه المواد (الثلاثة والعشرون) و(الثلاثون) و (الحادية والثلاثون) من هذا النظام .

ب- كل من يتولى إدارة صيدلية أو محل مرخص له بالاتجار في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية وخالف ما نصت عليه المادة (الثلاثة والعشرون) من هذا النظام.

ج- كل من رخص له بحيازة مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو نباتات أو بذور من المشتمل إليها في الجداول ١، ٢، ٣، ٤ المرافقة لهذا النظام ، وحاز حصن نية كميات تزيد على ما يجب أن يكون في حوزته أو تنقص عنه.





٢- تخضع عقوبة المخالف في حالة العود إلى ارتكاب فعل مماثل من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة قبل انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الحكم بالعقوبة السابقة ، مع إغلاق الملف.

إلزام المدمن بمراجعة العيادة النفسية

المادة الخمسون :

يجوز - بدلاً من توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة (الحادية والأربعين) من هذا النظام - إلزام متعاطي أو مستعمل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية ممن يثبت إدمانه ، بمراجعة عيادة نفسية تخصص لهذا الغرض لمساعدته على التخلص من الإدمان. وينظم من يقرر الإفراج عنه من المصححة بمراجعة العيادة النفسية للتتبع من شفائه، على أن يرفع طبيب العيادة المكلف بمساعدة المدمن تقريراً عن حالته إلى لجنة النظر في حالات الإدمان خلال ثلاثة أشهر من تاريخ بدء المريض بمراجعة العيادة النفسية ؛ لكي تقرر إيقاف مراجعته العيادة ، أو استمراره لمدة أخرى .

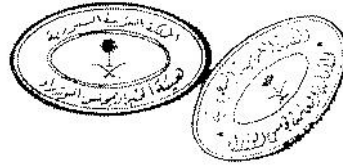
المادة الحادية والخمسون :

يعالج المدمن بسرية تامة ، ويجب التأكيد على هويته وأي معلومة تتعلق به . ومن ينش من المعنيين بتلك المعلومات شيئاً من ذلك في أي مرحلة من مراحل القضية يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين ألف ريال .

ثانياً : العقوبات التكميلية

المادة الثانية والخمسون :

٣ - تسلسل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية المضبوطة وكل ما كان صنعاً أو اقتناءه أو بيعه أو استعماله غير مشروع ، وإن لم تكن هذه المواد عائدة إلى المتهم أو لم توجد إلى يدته.





٢- تثلث المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية التي تصدر ، أو تسلم كاملة ، أو يسلم جزء منها ، إلى أي جهة حكومية للانتفاع بها في الأغراض العلمية أو الصناعية أو الطبية ، وفق ما تحدده اللائحة.

المادة الثالثة والخمسون :

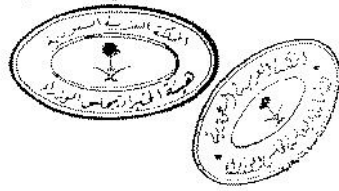
مع عدم الإخلال بحقوق الآخرين حسني النية ، تصدر بحكم قضائي الأشياء الآتية:
١ - الآلات والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي استخدمت في ارتكاب الجريمة .
٢ - الأموال والأشياء المستمدة أو النسيطة بطريق مباشر أو غير مباشر من ارتكاب الجريمة ، وإن تم إخفاء حقيقتها أو ملكيتها ، أو تمويه ذلك .
٣ - المتحصلات الناتجة عن أفعال جرمية يعاقب عليها هذا النظام ولو حوئت إلى أموال من نوع آخر .

٤ - ما يعادل القيمة المقررة للمتحصلات غير المشروعة في حالة اختلاط هذه المتحصلات بأموال اكتسبت من مصادر مشروعة .

٥- الأرض التي زرعت بالنباتات المدرجة في الجدول رقم (٤) المرافق لهذا النظام إذا كانت مملوكة للجاني ، فإن لم يكن مالكاً لها تنظر المحكمة في إنهاء سند الحيازة .

المادة الرابعة والخمسون :

للمحكمة المختصة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب من جهة التحقيق في أي مرحلة من مراحله أو حال النظر في القضية - متى توافرها أسباب مقنعة - أن تحكم بإجراء الحجز التحفظي على الأموال المنقولة وغير المنقولة لمهربي المخدرات أو تجارها أو أموال أولادهم القاصرين أو غيرهم من الأشخاص الموجودين داخل المملكة أو خارجها ، إلى أن يحكم في القضية ؛ إذا قامت أدلة أو قرائن تدل على أن مصدر هذه الأموال أو بعضها هو أحد الأفعال الجرمية المذكورة في المادة (الثالثة) من هذا النظام .





المادة الخامسة والخمسون :

١ - يلغى الترخيص الخاص بإدارة المنشأة المرخص لها بالاتجار في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية لأغراض طبية أو علمية ، إذا كان الجاني هو المرخص له بإدارتها أو المدير المسؤول عن إدارتها وارتكب أحد الأفعال الجرمية المنصوص عليها في المادة (الثالثة) من هذا النظام .

٢ - يجوز حرمان المحكوم عليه من ممارسة المهنة مدة لا تزيد على عقوبة السجن المحكوم بها . كما يجوز الحكم بإغلاق المحل مؤقتاً مدة لا تزيد على سنة ، أو إغلاقه نهائياً في حالة تكرار وقوع أحد الأفعال الجرمية المنصوص عليها في المادة (الثالثة) من هذا النظام .

المادة السادسة والخمسون :

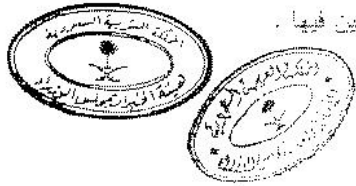
١ - يمنع السعودي - المحكوم عليه بارتكاب أحد الأفعال الجرمية المنصوص عليها في المادة (الثالثة) من هذا النظام ، من السفر إلى خارج المملكة بعد انتهاء تنفيذ عقوبة السجن مدة مماثلة لمدة عقوبة السجن المحكوم بها عليه ، على ألا تقل مدة المنع عن سنتين ، ولوزير الداخلية الإذن بالسفر للضرورة أثناء مدة المنع .

٢ - يعد غير السعودي عن المملكة بعد تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه ، ولا يسمح له بالعودة إليها ، فيما عدا ما تسمح به تعليمات الحج والعمرة .

المادة السابعة والخمسون :

١ - يلغى ترخيص مزاول مهنة لكل من يحكم عليه بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة (الثالثة) من هذا النظام .

٢ - يلغى ترخيص الاتجار في الأدوية المخدرة أو المؤثرات العقلية الممنوح للمنشأة الصيدنية ، إذا وقعت إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة (الثالثة) من هذا النظام من يملك المنشأة ، أو تكرار وقوعها من أحد المسؤولين فيها .





٣ - تمنع المديسة العلاجية الخامسة من حيازة الأسلحة المخدرة أو المؤثرات العقلية لديها
إذا تكرر وقوع أحد الأفعال الجرمية المنصوص عليها في المادة (الثالثة) من هذا النظام
من أحد المسؤولين فيها عن هذه المواد .

أحكام عامة

المادة الثامنة والخمسون :

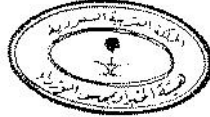
يعاقب بالعقوبة المقررة على الجريمة نفسها ، كل من شارك في ارتكاب أي من
الأفعال المنصوص عليها في الفقرات ١، ٢، ٣، ٤، ٥ من المادة (الثالثة) من هذا النظام ،
سواء كانت هذه المشاركة بالاتفاق أم بالسحرىض أم بالمساعدة .

المادة التاسعة والخمسون :

١ - يعاقب على الشروع في أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة رقم (١)
من المادة (الثامنة والثلاثين) من هذا النظام ، بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات ،
وغرامة لا تزيد على خمسين ألف ريال .

٢ - يعاقب على الشروع في أي جريمة من الجرائم الأخرى بما لا يزيد على نصف الحد
الأعلى لعقوبات السجن والغرامة المحددين في هذا النظام للجريمة التامة .

٣ - بالإضافة إلى ما ورد في الفقرتين ١، ٢ من هذه المادة ، للمحكمة أن تحدد
بعقوبة الحد التي تراها مناسبة في جميع الأحوال .

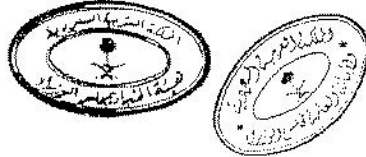




المادة المستون :

- ١ - للمحكمة - ولأسباب معتبرة ، أو إذا ظهر لها من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنده أو ظروفه الشخصية أو الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة أو غير ذلك مما يبعث على الاعتقاد بأن المتهم لن يعود إلى مخالفة أحكام هذا النظام - النزول عن التلثين من عقوبة السجن المنصوص عليها في المواد (السابعة والثلاثين) و (الثامنة والثلاثين) ، و (التاسعة والثلاثين) ، و (الأربعين) و (الحادية والأربعين) من هذا النظام . كما أن للمحكمة وقف تنفيذ عقوبة السجن المحكوم بها طبقاً للمادة الثامنة والأربعين من هذا النظام لأسباب نفسها ، ما لم يكن سبق أن حكم عليه وعاد إلى المخالفة نفسها . ويجب أن تبين الأسباب التي استند إليها في الحكم في جميع الأحوال .
 - ٢ - إذا عاد المحكوم عليه لارتكاب جريمة من الجرائم المعاقب عليها بموجب هذا النظام خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ وقف تنفيذ العقوبة ، فللمحكمة إلغاء وقف التنفيذ والأمر بإفادها دون الإخلال بالعقوبة المقررة عن الجريمة الجديدة .
 - ٣ - إذا انقضت مدة وقف تنفيذ العقوبة دون عودة المحكوم عليه لارتكاب إحدى الجرائم المعاقب عليها في النظام ، يعد الحكم الموقوف كأن لم يكن وتتقضي كل آثاره .
- المادة الحادية والمستون :

يعفى من العقوبات المقررة عن الجرائم المنصوص عليها في المادة (الثالثة) من هذا النظام ، كل من بانر من الجناة - ما لم يكن محرضاً على الجريمة - بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها . فإذا حصل الإبلاغ عن الجريمة بعد وصولها إلى علم السلطات تعين لإعفاء المبلغ أن يؤدي بلاغه إلى ضبط باقي الجناة ما دام ذلك ممكناً .





المادة الثانية والستون :

١- إذا ارتكب شخص عدة جرائم معاقب عليها بموجب أحكام هذا النظام قبل صدور حكم نهائي بحقه عن أي واحدة منها ، وجب معاقبته على الجريمة ذات العقوبة الأشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

٢- إذا كانت الجريمة معاقب عليها بموجب هذا النظام ونظام آخر ، فتطبق العقوبة الأشد .

المادة الثالثة والستون :

تحدد العقوبات بالغرامة ، ولا تجب هذه العقوبات عقوبة المصادرة .

المادة الرابعة والستون :

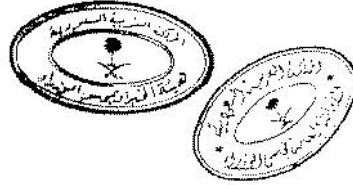
يجوز تداخل عقوبات الجلد التعزيرية ، اكتفاء بالعقوبة الأشد ، ما لم ير القاضي خلاف ذلك ، مع التصريح بثبوت الإدانة في كل جريمة على حدة .

المادة الخامسة والستون :

يطبق ما نصت عليه المادتان (السابعة والعشرون) و (الثامنة والعشرون) من نظام الإجراءات الجزائية فيما يتعلق بضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة السادسة والستون :

مع مراعاة ما نصت عليه المادة (السادسة والعشرون) من نظام الإجراءات الجزائية ، لمديري مكافحة المخدرات وضبطها وضباط الصف صفة الضبط الجنائي في جميع أنحاء المملكة في الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام . ولهم في سبيل ذلك البحث عن الجرائم وعن مرتكبيها وجمع الاستدلالات اللازمة للتحقيق في هذه الجرائم وضبط المواد المشتبه بها وتحريرها .





المادة السابعة والستون :

تختص في وزارة الصحة صفة الضبط الجنائي في تنفيذ أحكام هذا النظام ومهمة دخول مخازن الأدوية ومستودعات الاتجار في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية والمستشفيات والمستوصفات والصيدليات ومصانع الأدوية والمستحضرات الطبية ومعامل التحاليل الكيميائية التي تستخدم مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية ، ولهم في ذلك الإطلاع على الدفاتر والسجلات المتعلقة بكيفية التصرف في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية .

المادة الثامنة والستون :

تختص في الجمارك وحرس الحدود ومؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة الزراعة صفة الضبط الجنائي ، كل فيما يخص أعمال وفوقته ويتصل بأحكام هذا النظام ، ويتم التنسيق بينهم وبين مسؤولي الضبط الجنائي لدى الجهات الأمنية وجهات التحقيق المختصة في قضايا مكافحة المخدرات .

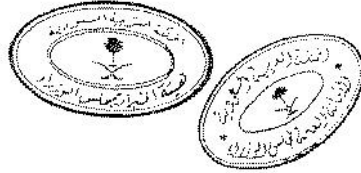
أحكام ختامية

المادة التاسعة والستون :

تعد وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الصحة ، اللجان التنفيذية لهذا النظام ، خلال مدة وثمانين يوماً بعد العمل بهذا النظام ، وتصدر بقرار من مجلس الوزراء ، وتنشر في الجريدة الرسمية .

المادة السبعون :

لوزير الصحة أن يعدل الجداول المرافقة لهذا النظام ، بإضافة مواد جديدة إليها أو حذف بعض المواد المذكورة فيها أو إجراء تغيير عليها في التركيب أو النسب ، وينشر ذلك في الجريدة الرسمية .





المرقم :
التاريخ : / / ١٤٤٠ هـ
المقررات :

المادة الحادية والسبعون :

تعد الجداول المرفقة بهذا النظام ، وتعديلاتها ، جزءاً لا يتجزأ منه .

المادة الثانية والسبعون :

لا يمس الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في هذا النظام ما يكون حقاً مشروطاً للغير .

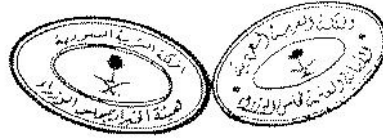
المادة الثالثة والسبعون :

ينبغي هذا النظام نظام منع الاتجار بالمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الصادر بالأمر السامي ذي الرقم ٣٣١٨ والتاريخ ١٣٥٣/٤/٩ هـ وكل ما يتعارض معه من أحكام .

المادة الرابعة والسبعون :

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد تسعين يوماً من تاريخ نشره .

والله الموفق .



^١ نشر الجريدة أم القرى في عددها ٤٠٦٢ ، رقم ١٢ / ٨ / ١٤٢٦ هـ .